Ain shams university
Faculty of commerce
Economics department

THE STUDY OF THE EFFECTS OF NEW BANKS LAW ON BANKING SYSTEM

Master in economics

Introduction of researcher

Engy Taher Abd Allah Arafah El Sheikh

Under the supervision of

Prof.Dr/**Farag Abd Elaziz Ezzat**

Professor of Economics faculty of commerce-ain shams university

(2007)

بـيـــــان	رقم الصفحة
مقدمة	هـ
الهدف من الدراسة	ز
الفروض التي تقوم عليها الدراسة	ز
تبويب الدراسة	ح
الدراسات السابقة	1
الفصل الأول : نظرة شاملة على القطاع المصرفي	3
تمهيد	4
المبحث الأول : الهيكل العام للبنوك في مصر	5
هيكل الجهاز المصرفي	5
نشأة وتطور البنوك في مصر	19
المبحث الثاني : البنوك الشاملة كإحدى صور التطور المصرفي	26
الملامح العامة للمصارف الشاملة	26
المصارف الإسلامية كتطبيق لوظائف المصارف الشاملة	33
المبحث الثالث : أثر المتغيرات الدولية على النشاط المصرفي	46
اتفاقية الجات وتحرير تجارة الخدمات المالية	46
انعكاس التحولات والمتغيرات العالمية على العمل المصرفي	51
فوائد العولمة على القطاع المصرفي	60
استراتيجيات عمل البنوك في مواجهة تحديات العولمة	63
خلاصة الفصل الأول	69
الفصل الثاني : استراتيجية تطبيق قانون البنوك الجديد	70
تمهيد	71
المبحث الأول : مواجهة التعثر المصرفي	72
مقدمة	72
مفهوم الدين المتعثر	72
المشروعات المتعثرة من الفشل المالي إلى الفشل المصرفي	74
مراحل التعثر المالي	82
خصائص ومعايير تقييم محفظة القروض	85
إجراءات البنك المركزي المصري في التعامل مع الديون المتعثرة	88

بـيـــــان	رقم الصفحة
المبحث الثاني : تطوير الجهاز المصرفي	91
مقدمة	91
مفهوم البنوك الإلكترونية	92
أنواع البنوك الإلكترونية	92
اتجاهات البنوك العالمية في حقل العمل المصرفي الإلكتروني	95
متطلبات البنوك الإلكترونية	96
أهم المشاكل التي تواجه البنوك الإلكترونية	100
ماهية البنوك التجارة الإلكترونية	101
أهمية وخصائص التجارة الإلكترونية	101
متطلبات التجارة الإلكترونية	103
كيفية إتمام الصفقات من خلال التجارة الإلكترونية	104
مشاكل تطبيق التجارة الإلكترونية	107
دور البنوك المصرفية في التجارة الإلكترونية	112
المبحث الثالث : نظرة ثاقبة نحو الائتمان	114
مقدمة	114
فيما يتعلق بالإطار التنظيمي لإدارة مخاطر العمليات المصرفية	114
فيما يتعلق بالضمانات التي يكفلها القانون لأموال المودعين	121
الإجراءات التنفيذية لإدخال القانون الجديد حيز التنفيذ	122
خلاصة الفصل الثاني	135
الفصل الثالث : الدمج والاندماج المصرفي كأحد تبعيات القانون الجديد	136
تمهيد	137
المبحث الأول : الإطار العام لعملية الاندماج المصرفي	138
تعريف الاندماج	138
مفهوم الدمج	139
أنواع الاندماج	140
الفرق بين الدمج والاندماج	143
الفرق بين الاندماج والأنظمة المشابهة له	145
دوافع الاندماج المصرفي	150
العوامل غير المشجعة على الاندماج والاستحواذ للبنوك	157

بـــيـــــان	رقم الصفحة
محددات الاندماج والاستحواذ المصرفي	159
المبحث الثاني : تقييم النتائج والآثار المتعلقة بالاندماج المصرفي	166
بعض التجارب المصرية في مجال الدمج والاستحواذ المصرفي	166
النتائج المترتبة على الاندماج	172
الآثار التطبيقية المترتبة على الاندماج	183
المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لبعض حالات الاندماج والدمج المصرفي	188
مقدمة	188
اندماج بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر	188
اندماج بنك مصر اكستريور في بنك مصر	191
استحواذ البنك الأهلي سوسيتيه جنرال على بنك مصر الدولي	192
تجربة المصرف المتحد	197
خلاصة الفصل الثالث	201
النتائج	202
المراجع	205
ملخص الدراسة باللغة العربية	212
مستخلص الدراسة باللغة العربية	214
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	

فـهــرس الأشـكـــال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	تأثير محفظة القروض الجيدة للبنك على الملاك وأصحاب الودائع والعكس بالعكس	88
2	الكيفية التي يتم بها إتمام الصفقات من خلال التجارة الإلكترونية	107

مقدمة الـدراســـة

شهدت الساحة الاقتصادية العديد من التغيرات العالمية التي أدت إلى تعزيز الإتجاه نحو تبني مبادئ التحرير الاقتصادي والتخلص من القيود المفروضة على الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، فمنذ بداية الحوار حول اتفاقية الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية ازدادت الضغوط على الدول النامية لفتح أسواقها على العالم الخارجي الأمر الذي أدى إلى اتجاه العديد من الدول النامية إلى الأخذ بنظام آليات السوق وفتح أسواقها على العالم الخارجي .

وتعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي بصفة أساسية على الخدمات المالية خاصة الخدمات التي يقدمها النظام المصرفي والواقع أن الخدمات المتنوعة الخاصة بالوساطة وإدارة المخاطر والتي يتبعها النظام المالي هي التي من الممكن أن تطور الاقتصاديات الحديثة ، حيث يعتبر الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة في الاقتصاد القومي.

فإن النظام المالي السليم والمستقر والمدعوم بإدارة جيدة وواعية للاقتصاديات الكلية والتنظيم الحذر تمثل أموراً لا غنى عنها لاستمرار النمو ، وعلى العكس من ذلك فإن اضطراب الاقتصاديات الكلية والذي ينبع من عناصر الضعف في القطاع المالي يمكن أن يعصف بعملية التنمية.

في ضوء المستجدات العالمية وتوقيع مصر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات فإنه يجب القيام بتحليل دور الجات في تحرير تجارة الخدمات والالتزامات المفروضة على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة والعوامل الأساسية المتجهة لمزيد من النمو الفعال في تجارة الخدمات والمنافع المنتظرة من تحرير تجارة الخدمات المالية وتقييم هذه المنافع.

كذلك تحليل التحديات التي تواجه تحرير تجارة الخدمات المالية في الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة والمحاذير التي يجب تجنبها وأهمية الإصلاحات الهيكلية التي يجب أن تقوم بها الجهات المختصة لتعظيم المنافع وتخفيض المحاذير.

كما أنه ينبغي على المصارف المصرية تقبل حقيقة أن التغيير قادم لا مفر منه ، كما أنه لابد من الاستفادة منه وجعل مجراه وتداعياته تصب في مصلحتها.

وهذا يتطلب منها أن تصبح كيانات منفتحة قابلة للتعلم والاستفادة من التطورات الحاصلة وأن تستجيب للتغيير تبعاً لاحتياجات السوق والعملاء ، كما يجب أن تنظر إلى اتفاقية منظمة التجارة الدولية المتعلقة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديد، مما يعني أنها مدعوة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة .

ولقد أدى التطور الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية من حيث طبيعة الخدمات المقدمة ودرجة تنوعها والتداخل بينها وبين أعمال التأمين والصيرفة الاستثمارية ، وما اقترن بذلك من تطورات ضخمة في آليات وتقنيات توفير تلك الخدمات ، والتوسع الكبير في منافذ التوزيع الإلكترونية ، والتدويل المتزايد للخدمات المالية بوجه عام ، إلى تزايد مخاطر العمليات المصرفية واتسامها بدرجة أكبر من التداخل والتشابك.

وأسفرت تلك التطورات عن تعاظم الاهتمام بإدارة المخاطر كأساس لتسعير الخدمات المصرفية المختلفة من ناحية وتغطية تلك المخاطر على النحو الذي يحقق سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين من ناحية أخرى .

ويمكن القول بأنه طبقاً لأدبيات العمل المصرفي ، تتعدد المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية لتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر التعامل الدولي والمخاطر القانونية والمخاطر الناجمة عن اهتزاز ثقة المتعاملين .... الخ .

وعلى الرغم من تعدد وتنوع المخاطر المصرفية على النحو سالف الذكر إلا أن مخاطر الائتمان لا زالت تعتبر أهمها والتي تتضمن في كثير من الأحيان واحدة أو أكثر من تلك المخاطر الأخرى.

وتتمثل الجوانب الرئيسية لمخاطر الائتمان عادة في مخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية ، ومخاطر التركز على مستوى العميل أو النشاط أو المنطقة الجغرافية بالإضافة إلى مخاطر القصور في دراسة الجدارة الائتمانية للعميل والإخفاق في تقييم جودة الأصول وعدم تكوين المخصصات الكافية لتغطية الخسائر المحتملة.

وعلى الرغم أن إدارة تلك المخاطر والتحوط لها تُعد بالأساس مسئولية البنك وإدارته العليا ، إلا أن الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين والحيلولة دون حدوث الأزمات المالية قد استدعى تدخل السلطات الرقابية على مستوى الدولة القومية لوضع الأطر التنظيمية التي تساعد على إدارة تلك المخاطر وضبط أداء العمل المصرفي.

أما على الصعيد الدولي فقد تكفلت لجنة بازل في بنك التسويات الدولية بوضع الإطار التنظيمي المطلوب للرقابة على العمل المصرفي وضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للإنهيار ، وتحديد أهم النسب المالية التي يتم الالتزام بها فيما يعرف بالرقابة التحوطية والتي صارت تمثل أعرافاً دولية يتم تبنيها والحرص على الالتزام بها من جانب السلطات الرقابية في الدول المختلفة.

ولا شك أن للبنك المركزي المصري دور فعال جداً في عملية تطوير وتنمية الجهاز

المصرفي حيث أنه يعتبر البنك الأم للبنوك المصرية كما أنه له السلطة في الإشراف والرقابة على جميع البنوك القائمة داخل حدود الدولة.

وقد كان من الضروري أن تعمل الحكومة على تعزيز دور البنك المركزي بزيادة إمكانياته الفنية وتقليل هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية .

وتماشياً مع التغيرات الدولية الجديدة على الساحة العالمية والالتزامات التي فرضت على مصر نتيجة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات فقد عملت الحكومة المصرية على إصدار مشروع قانون البنوك الموحد وهذا يختص بتنظيم البنك المركزي والجهاز المصرفي والذي يتطرق إلى قواعد جديدة وهامة في قواعد تملك حصص في رؤوس أموال البنوك والرقابة على البنوك وتأمين الودائع وإدارة بنوك القطاع العام والحفاظ على سرية الحسابات بالإضافة إلى قواعد تنظيم وإدارة سوق النقد الأجنبي .

وكان من أهم مواد هذا القانون هو إعطاء البنك المركزي مزيداً من الاستقلالية كما أعطاه المزيد من الحرية في الرقابة على البنوك وتأمين الودائع مع مراعاة تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال والحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج ...الخ.

وقد أظهر قانون البنوك الموحد المزيد من المرونة في القوانين واللوائح التي سوف تساعد على الإسراع بعملية تطوير الجهاز المصرفي المصري .

الهدف مـن الـدراســة

1- دراسة أبعاد قانون البنوك الموحد وأثره على الجهاز المصرفي .
2- الإشارة إلى الخطوات التنفيذية التي تمت في سبل تحقيق معطيات القانون .
3- الإشارة إلى ما تم إنجازه في سبيل تطوير الجهاز المصرفي .
4- دراسة أثر تخفيض وحدات الجهاز المصرفي على الاقتصاد المصري .

فـروض الـدراســة

1- وجود دور للمتغيرات العالمية في إصدار قانون البنوك الجديد .
2- وجود فاعلية لقانون البنوك الجديد في إصلاح الجهاز المصرفي .
3- يُعد الاندماج والدمج المصرفي كأحد وسائل إصلاح الجهاز المصرفي .

تـبـويـب الـــدراســـة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول :-

الفصل الأول : نظرة شاملة على القطاع الـمصرفـي

وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث هي :-

الأول : الهيكل العام للبنوك

الثاني : البنوك الشاملة كإحدى صور التطور المصرفي

الثالث : أثر المتغيرات الدولية على النشاط المصرفي

الفصل الثاني : استراتيجية تطبيق قانون البنوك الجديد

وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث هي :-

الأول : مواجهة التعثر المصرفي

الثاني : تطوير الجهاز المصرفي

الثالث : نظرة ثاقبة نحو الائتمان

الفصل الثالث : الدمج والاندماج الـمصرفـي كأحد تبعيات القانون الجديد

وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث هي :-

الأول : الإطار العام لعملية الاندماج المصرفي

الثاني : تقييم النتائج والآثار المتعلقة بالاندماج المصرفي

الثالث : دراسة تطبيقية لبعض حالات الاندماج والدمج المصرفي

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

دراسة أثـر قانون البنوك الجديد على الجهاز الـمصرفـي

رسالة
ماجستير فـي الاقتصاد

مقدمة من الباحثة
إنجي طاهر عبد الله عرفة الشيخ

إشـراف

الأستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس

2007

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُـــــلْ رِبَّ زدْنِـــــي

عِـــلْـــــمـــــاً

صدق الله العظيم
(طه : من الآية 114)

إهداء

إلى أمي أطال الله وبارك في عمرها
إلى أبي أطال الله وبارك في عمره
إلى زوجي العزيز

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

اسم الطالبة/ إنجي طاهر عبد الله عرفة الشيخ

الدرجة العلمية/ ماجستير في الاقتصاد

القسم التابع له/ قسم الاقتصاد

اسم الكلية/ كلية التجارة

الجامعة/ جامعة عين شمس

سنة المنح/ **2007** م

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس

(مشرفاً ورئيساً)

الأستاذ الدكتور/ إيهاب نديم

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس

(عضواً)

الأستاذ الدكتور/ محمد كامل مروان

أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات وعميد معهد العبور

(عضواً)

تاريخ البحث: / / 2007

الدراسات العليا

ختم الإجازة
/ / 2007

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / 2007

موافقة مجلس الكلية
/ / 2007

موافقة مجلس الجامعة
/ / 2007

شكر وتقدير وعرفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الدراسة. وأسأله عز وجل أن يعطني أجر هذا الجهد المتواضع في الدنيا والآخرة.

وأتقدم بوافر شكري وتقديري وعرفاني للأستاذ الدكتور/**فرج عبد العزيز عزت** لتفضله الكريم بالإشراف على الرسالة وعلى ما قدمه لي من جهد صادق وعون مخلص ووقت ثمين ونصائح وتوجيهات قيمة من أجل إخراج هذا العمل العلمي في صورة طيبة، فهو بحق مثال للعالم الجليل ذو الصفات الأخلاقية الكريمة. إليه أسجل خالص شكري وتقديري واحترامي.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتور/ **إيهاب نديم** لتفضله الكريم بالموافقة على الاشتراك في الإشراف على الرسالة فضلاً عن معاونته العظيمة لي بالإضافة إلى ملاحظاته الفنية التي أفادتني فإليه أسجل خالص شكري وتقديري .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **محمد كامل مروان** لتفضله الكريم على الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من معهد التخطيط القومي – مكتبة كلية التجارة – جامعة عين شمس – مكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن عاونني في إعداد هذه الدراسة خالص شكري وعرفاني.

جزاهم الله عني خيرا

الباحثة